



الذكاء . . . والجريمة . . . !!

د. أحمد عبدالرحمن محمد*

إحصاءات أخرى أقل من ذلك بكثير، فلقد بلغت

نسبة الجانحين من ضعاف العقول ٥٠٪

وتميل هذه النسبة للانخفاض في

الوقت الراهن، ومما يلقي بظلال

من الشك على هذه النسبة

المرتفعة أن المخالفات التي

يرتكبها ضعاف

العقول في

السجون لا

تزيد عن

نسبة

السجناء

العاديين

كذلك فإن نسبة

العود في الجريمة

تتساوى بين ضعاف

العقول والعاديين، ولكن

مع ذلك هناك زيادة في نسبة

المجرمين من ضعاف العقول عن

نسبتهم في المجتمع الخارجي.

جرائم الأذكى والأغبياء

وقد لوحظ أن الجرائم التي يرتكبها

ضعاف العقول تختلف عن تلك التي يرتكبها

الأذكى حيث لوحظ أن هناك فروقاً نوعية في

الجريمة سلوك كغيره من أنماط السلوك

السوي أو الشاذ أو المنحرف لا بد له من دوافع أو

محركات وأهداف يحققها وإن كانت أهدافاً غير سوية وغير

مشروعة، ولذلك يسهم في مكافحة الجريمة، مكافحة علمية،

التعرف على أسباب وقوعها، وظروف وملابسات ارتكابها، وكذلك التعرف

على سمات شخصية مرتكبها وقدراته وميوله واتجاهاته السياسية

والاقتصادية، وحالته الصحية والنفسية والعقلية قبل ارتكاب الجريمة وأثناء ارتكابها

بل معرفة ذلك أيضاً بعد ارتكابها ومعرفة تأثير ارتكاب الجريمة على شخصية

مقترفها بما في ذلك ظروف القبض عليه أو هروبه وإجراء التحقيق معه

وإيداعه في السجن على ذمة القضية كل ذلك يؤثر في شخصيته

ولذلك فإن تحديد الآثار التي حدثت بعد الجريمة وتلك

الظروف التي كانت موجودة قبلها والتي صاحبته.

يساعد في مكافحة الجريمة ومنعها.

لتفسير

الجريمة

أهمية كبيرة في

مكافحتها ومنع

انتشارها ومنع

مرتكبها من العودة

للإجرام مرة ثانية وتأهيله

وإعادته إلى مظلة المجتمع.

الجريمة والضعف العقلي

حاول بعض العلماء الربط بين الذكاء

والجريمة ومن ناحية أخرى هناك محاولات

للربط بين الجريمة والتخلف العقلي أي نقص

مقدار ما يتمتع به الفرد من ذكاء ومعروف أن

الشخص المتوسط أو العادي في ذكائه تصل

نسبة ذكائه إلى ١٠٠ بمعنى أن يتساوى عمره

العقلي وهو المعبر عن مستوى أدائه الذهني

يتساوى مع عمره الزمني ومن يحصل على

أعلى من ١٠٠ فهو فوق المتوسط ثم هناك

الشخص الذكي جداً والعبقري والذي تصل

نسبة ذكائه إلى ١٨٠ فأكثر وعلى الجانب الآخر

هناك الشخص المعتوه أو الأبله أو ضعيف

العقل وقد لا تتجاوز نسبة ذكائه ذكاء طفل في

سن السادسة من عمره، ولا يسأل مثل هذا

الشخص عن الأعمال الجنائية التي يرتكبها

وذلك بسبب انعدام سلطات الإدراك والوعي

والإرادة لديه، والشخص الأبله لا يتجاوز ذكاؤه

ذكاء طفل العاشرة، وهو لا يعي من المسؤولية

الجنائية ولكن ضعفه العقلي هذا يؤدي إلى

تخفيف العقوبة فقط.

وتدل بعض الإحصاءات الجنائية الأمريكية

على أن نسبة ارتكاب الجرائم بين ضعاف العقول

نسبة عالية حيث وجد بعض علماء النفس أن

نسبة ضعاف العقول في المؤسسات العقابية

الأمريكية تصل إلى ٨٩٪ من مجموع المحكوم

عليهم ولكن هذه النسبة كانت عالية جداً وظهرت



الجرائم بين الأذكياء والأغبياء لدرجة أن هناك من يميز بين جرائم الأذكياء وجرائم الأغبياء من جرائم الأذكياء النصب والاحتيال والتزوير والتزييف والتزوير والتآمر ضد الدولة والجرائم الاقتصادية كالرشوة والاختلاس والتربح والجرائم السياسية وجرائم التجسس والتخابر مع جهات أجنبية والتهرب الضريبي والجرائم المنظمة أو الجرائم الكبرى، ذلك لأن الإتيان بها يتطلب قدراً كبيراً من الذكاء ومن القدرة على الاحتيال والتخطيط والتدبير.

أما جرائم الأغبياء فلا تحتاج إلى قدر كبير من الذكاء من ذلك جرائم التسول والتشرد والحريق العمد والنشل وبعض الجرائم الأخلاقية كالفعل العلني الفاضح واغتصاب الأطفال والحيوانات وقتل الولدان وكشف العورة والسرققات البسيطة وترويج المخدرات.

وهناك رأي مؤداه أن جميع المجرمين تقريباً هم من ضعاف العقول، وانهم لا يدركون عواقب الأمور ولا يفهمون العقوبات المحتملة لأعمالهم، وأن الضعف العقلي يؤثر في كافة أنماط سلوك الإنسان ومنها بالطبع السلوك الإجرامي فلقد لاحظ البعض انخفاض المستوى العقلي لدى جميع المجرمين.

ولقد ظل كثير من علماء الإجرام والطب وعلم النفس يعتقدون لمدد طويلة أن انخفاض الذكاء عامل أساسي في ارتكاب الجريمة وعلى سبيل المثال يذهب جوادارد ١٩٢٠م في كتابه الكفاءة الإنسانية ومستويات الذكاء يذهب إلى القول بأن جميع البحوث التي أجريت على عقليات المجرمين والأحداث ومرتكبي الجنح وغيرهم من الجماعات المضادة للمجتمع لها ذكاء منخفض.

وذهب إلى القول بأن أهم الأسباب في جنوح الأحداث وفي الجريمة هي انخفاض مستوى الذكاء فمعظم هؤلاء المجرمين من ضعاف العقول ولكن مثل هذا الرأي مبالغ فيه فهناك كثير من الدراسات التي أوضحت أن ذكاء الطوائف المضادة للمجتمع يقرب من الذكاء العام في المجتمع كله.

وعلى الرغم من أن كثيراً من الدراسات توضح أن أفراد مجتمع السجناء تنخفض نسبة ذكائهم عن متوسط الذكاء العادي بالنسبة لأفراد المجتمع ولكن الواقع أن هناك بعض المجرمين الأذكياء الذين لا نلاحظهم داخل مجتمع السجن وأن الأشخاص الأكثر ذكاءً يكونون أكثر قدرة على

الدفاع عن أنفسهم في قاعات المحاكم ومن ثم لا يحكم عليهم بالإدانة ولا يدخلون السجن.

إسهامات العلم في تحقيق العدالة

وفي مجال العلاقة بين الجريمة والذكاء يسعى علماء النفس لتطبيق مبادئ علم النفس على عملية وضع القوانين بحيث تتناسب مع القيم النفسية لبناء المجتمع وكذلك لتنفيذ أحكام القانون إلى جانب دراسة محتوى شهادة شهود العيان وعلاج المجرمين أو المنحرفين والأحداث الجانحين، ولهذا العلم مستقبل واعد في هذا المجال الحيوي من حياتنا المعاصرة، وتتم دراسة الشهادة والأدلة الجنائية ولقد بدأت هذه الحركة في وقت مبكر من القرن الميلادي الماضي حيث أصدر هيجو منسترج كتاباً أسماه موقف الشاهد في العام ١٩٠٨ وأظهرت مثل هذه الدراسات العلمية أن الاعتماد الكلي على شهادة شهود العيان في المحاكمة الجنائية قد يؤدي إلى هدر العدالة ذلك لأن الدراسة العلمية أوضحت أن عملية الإدراك الحسي وكذلك عملية التذكر أو الاسترجاع يشوبها كثير من الأخطاء وعدم الدقة حتى مع توفر الأمانة مع الشاهد وعدم تعمد

الكذب أو تضليل العدالة

ولقد لاحظ أحد أساتذة

القانون الأمريكيين منذ عهد بعيد ١٩٣٢م مدى بطلان شهادة شهود العيان وذلك بجمع مئات القضايا التي قضى فيها بالإدانة على أناس أبرياء وصدرت ضدهم الأحكام تأسيساً على شهادة شهود العيان.

الأدلة القولية مشكوك

في صحتها خلافاً للأدلة المادية كالبصمات أو تحليل فصيلة الدم وفي الأيام الأخيرة طالعتنا الصحف بقضاء أربعة أشخاص عشر سنوات في السجن عن قتل أربعة أفراد تبين أن قاتلهم شخص آخر أنه ضميره فاعترف بذلك بعد أن قضى هؤلاء الأبرياء عدة سنوات خلف القضبان.

ويدرس علماء النفس سمات شخصية المجرمين ومدى إمكانية عودتهم إلى مظلة المجتمع السوي من ذلك ما لاحظته بعض العلماء من وجود علاقة بين الذكاء والنزعة للإجرام يلاحظ أن ارتباط نقص نسبة الذكاء بجرائم العنف مثل:

١ - القتل.

٢ - الضرب.

٣ - الجرائم الجنسية كالاغتصاب أو هتك العرض. كما لوحظ ارتفاع نسبة الذكاء لدى مرتكبي جرائم تتطلب قدراً أعلى من الذكاء مثل التزييف والاختلاس.

ولكن هذا التفسير يحتاج إلى كثير من التدقيق، ذلك لأن المجرم الأكثر ذكاءً يستطيع أن يفلت من القبض عليه أو اكتشافه وقد يقضي عليه بالعقوبة مع الإيقاف كذلك فإن جريمة الاختلاس لا تتوفر إلا للأفراد الأكثر ذكاءً الذين يشغلون وظائف حكومية تسمح لهم بإبداء أشياء قيمة في عهدهم أو أموال كثيرة في عهدهم فيقومون باختلاسها أو سرقتها ومعاملة المسروقات معاملة الملكية الخاصة للمختلس.

وتدل دراسة الأحداث الجانحين على أن



ضعف ذكاء بعض المجرمين والجانحين ظهرت فكرة المجرم الضعيف العقل كأحد التصنيفات التي قسمت أنواع المجرمين كالمجرم بالوراثة أو المجرم المولود والمجرم العصابي والمجرم المجنون وما إلى ذلك. واختلاف نسب معدلات الإجرام لدى الأذكى والأغبياء ربما مرد ذلك إلى أن الأذكى أقدر على الإفلات من قبضة العدالة أو أقدر على تحقيق أهدافهم دون اللجوء إلى الجريمة فضلاً عن قدرة الذكي على التبصير في عواقب الأمور ومعرفة تبعات أعماله. وقلة الذكاء قد تزيد من قابلية الإنسان للإيحاء عندما يقع في قبضة أقران السوء.

الجريمة وسمات الشخصية

ذهب عالم النفس إيزنك إلى افتراض أن الأشخاص المنبسطين مقارنة بالأشخاص المنطويين والأشخاص المصابين بالعصابية أي النزعة نحو الإصابة بالأمراض النفسية المعروفة باسم النفسية كالقلق والاكتئاب وتوهم المرض والوسواس القهري أكثر ميلاً إلى السلوك الإجرامي واجتماع هاتين السمتين أي الانسباط والعصابية يجعل الشخص ميلاً للإثارة والتهيج وأن هؤلاء لا يتعلمون من أخطائهم السابقة أو ما وقع عليهم من عقاب، وعلى ذلك فإن عملية التنشئة الاجتماعية قد فشلت عندهم وهي العملية التي يكتسب الفرد فيها قيم المجتمع ومثله ومعايير ومبادئه وأخلاقه ونظمه، وافترض إيزنك كذلك في الجريمة وجود عامل الإصابة بالذهان العقلي أي المرض العقلي ويجعل هذا المرض صاحبه بارداً عديم العناية أو الاهتمام وعدوانياً ومنعزلاً ولكنه اعتقد أن هذه الخصائص تنتقل لصاحبها عن طريق الوراثة، وظهر أن المشكوك فيه هو ارتباط المجرم بالشخص المنبسط، وقد يترابط الإجرام مع نزعة الاندفاعية في الشخص المجرم وقد يترابط الإجرام ليس بالذهان العقلي ولكن بالسيكوباتية أو الميل للإجرام والكذب والنفاق والضلال وجود هذه السمات في الشخص قد يجعله يميل ميلاً فقط لارتكاب المخاطر المؤدية إلى الجريمة، ومما لا شك فيه أن دراسة شخصية المجرم ودوافعه وقرائنه وذكائه العام تسهم في فهم السلوك الإجرامي ومعرفة أسبابه ومن ثم التحكم في الجريمة ومكافحتها.

* كلية الطب - جامعة الإسكندرية

القائل بأن الضعف العقلي أهم عوامل ارتكاب الجريمة ووضحت هذه المقاييس أن الجريمة قد يرتكبها أي من أصحاب المستويات المختلفة من الذكاء.

ولقد تبين أنه من السهل استغلال الذكور من ضعاف العقول في أعمال النشل والسرقات البسيطة والإناث في ممارسة الدعارة وذلك عندما يستغلهم ضعاف النفوس وعديمو القيم الأخلاقية.

الذكاء وحسن الخلق

ولقد تساءل كثير من العلماء هل يتحتم أن يكون الشخص الذكي حسن الأخلاق؟ الذكي أقدر على التبصر في عواقب سلوكه عن غير الذكي وقد يسهم في تحديد السلوك الي جانب الذكاء قيم الفرد ومثله ومعايير وأخلاقه وشعوره ولا شعوره وماضيه وخبراته وطبقته الاجتماعية ومستوى تعليمه وقدرته على ضبط النفس والتحكم في سلوكه وفي انفعالاته ومقاومة الإغراء مع القدرة على التمييز بين النافع والضار وبين المباح والمحظور والحلال والحرام والصواب والخطأ وقد يعجز عن ذلك وعن ضبط اندفاعه أو عن ممارسة ضبطه الذاتي بل قد يكون الذكاء عوناً على النمو والتغذية وإخفاء معالم الجريمة، فالذكاء يزود الفرد بالوسائل التي يستخدمها في الجريمة ولكنه لا يزوده بالدوافع التي تحركه لذلك فالذكاء يوجه ويرشد ولكنه لا يدفع ولا يحفز فهو يرشد للصل إلى أفضل الطرق للسرقة فالذكاء شرط ضروري لاستقامة السلوك ولكنه وحده شرط غير كاف.

الإنسان هو الذي يوجه ذكاء إما إلى وجوه الخير والنفع العام والصالح العام وإلى البناء والتشييد والتبوع في العلم أو الفن أو الأعمال الخيرة وإما أن يتجه هذا الذكاء إلى الشر والجريمة والجنوح والانحراف والفسق والفساد والضلال والتربية هي التي تحكم هذا التوجه إلى ضروب الخير.

ولقد دلت الدراسات التي أجريت على الأطفال الموهوبين في دراسة أمريكية أنهم كانوا أيضاً على خلق طيب وهنا ارتباط الخلق بالذكاء.

وبناء على ما كان يلاحظ من



التخلف العقلي ليس هو السبب الرئيس في ارتكاب الجرائم حيث يتسع مدى الذكاء بين هذه الفئة ويقترّب من ذكاء الأسوياء.

وعلى أية حال فإن العلاقة بين الذكاء العام وبين الجريمة ليست قاطعة وهناك فروق نوعية في الجريمة التي يرتكبها مرتفعو الذكاء وتلك التي يرتكبها ضعاف الذكاء فأصحاب الذكاء العالي يرتكبون الجرائم التي تتطلب قدراً كبيراً من الذكاء من ذلك جرائم الاختلاس والنصب والسرقات المنظمة والغش وجرائم التزوير والتزييف أما المجرمون من أصحاب الذكاء المنذني فإنهم ينخرطون في جرائم مثل السرقة والقتل والضرب. ولقد كشفت دراسة ميدانية أمريكية أن متوسط ذكاء القتلة كان ٩٤,٦٠ ومتوسط ذكاء اللصوص ١٠٣ فكان للصوص أكثر ذكاء من القتلة.

اختلاف نوعية النشاط الإجرامي باختلاف

الذكاء

النشاط الإجرامي يختلف باختلاف الذكاء كما أن ذكاء الأفراد يختلف باختلاف المهنة التي يعملون فيها، فذكاء مديري العموم ورؤساء المصالح يختلف عن ذكاء باعة الصحف ولقد كان للمقاييس الذكاء واختباراته الفضل في تنفيذ الرأي

